

نص السؤال

اتهام الفقهاء بوضع الأحاديث لإرضاء خلفاء بني العباس

الجواب التفصيلي

س(*)

هـ:

لج:

قصه غيات بن إبراهيم النخعي الكوفي مع الخليفة المهدي الذي كان يهوى سباق الحمام؛ إذ تمكن المهدي من إقناع غيات بأن يسند حديثا في هذا الصدد؛ فقال: «لا سباق إلا في حف أو جافر أو جناح»، فأجر يحدثه

عن عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال:

«إن خفتم أن تسكروا فاكسروا جدته بالماء».

فاء:

هـ:

1) لقد أجمع المسلمون على جوار المسابقة في الجملة، فالمسابقة بغير عوض تجوز مطلقا من غير تقييد بشيء معين، كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور (وفيها الحمام بطبيعة الحال) والبغال والحمير
2) من المعروف بين علماء الحديث والفقهاء أن غيات لم يكن معدودا بين المحدثين، فقد نبذوا المحدثون كما نبذوا المنان من أمثاله، والمهدي نفسه كان يعلم أن الرجل كذاب، وقد قال لما قام غيات من عنده:
3) لا شك أن اتهام الفقهاء بهذه التهمة من الظلم البين، فكيف يعقل أن يكونوا فقهاء ومحدثين، ويشربون الخمر، ويحضرون مجالسها، فضلا عن وضع أحاديث تخلها، وهم الذين دافعوا عن السنة ومحصولها وما

بل:

ع:

بره(11) وبين التي لم تضمن(21)، وقد أجمع المسلمون على جوار المسابقة.

ايق:

يض:

يك(33). وصارع النبي - صلى الله عليه وسلم - ركابة، فصرعه النبي - صلى الله عليه وسلم - ومر النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوم يرفعون حجرا ليعرفوا الأشد منهم، فلم ينكر عليهم، وتنافس بنية أنواع اله
وأما المسابقة بعوض: فلا تجوز عند الخنيفة إلا في أربعة أشياء؛

في النصل، والحافر، والحف، والقدم؛ لأن الثلاثة الأولى آلات الحرب المأمور

بها،

إلى:

إ لهم ما استطعتم من قوة)

(الأفعال: ٦٠)

سلم:

«وليس من اللهو إلا ثلاث: تأديب الرجل فرسه، وملاعبته امرأته، ورميه بقوسه...»(4).

مينة:

سلم:

«لا سبق إلا في حف، أو نصل، أو جافر»(5).

رب:

عة(6).

يقه:

بل:

مينة:

نوه(7).

اب(8).

ناح(9).

منه(10).

ب؟!

دي(11).

إع!

ض(12).

وها(13).

نار:

نھا:

وع:

دير" (14)).

وب.

س(15))، وهل يعقل أن يكون هناك فقيه ومحدث يدافع عن سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم يعمل بأفعال السفهاء، ويحضر مجالس الخمر، بل يبيع أحاديث في تحليلها مرضاة للخلفاء؟! ولو فرضنا أن هناك هم" (16))، وكان سمحا جوادا أدبيا فصيحا محبا للعلماء.

"وعن أبي الحسن العباس بن عمر بن العباس الكلوداني قال: سمعت أبا بكر محمد بن يحيى الصولي يقول: سمعت أمير المؤمنين الراضي بالله يقول: لله أفوام هم مفاتيح الخير، وأفوام مفاتيح الشر، من أراد "فهل هذا الخليقة الصالح يمكن أن يغفل حديثا مزورا من محدث كاذب، لإخراجه من حال الصلاح والورع إلى حال المعصية وإفتراف الكبانر؟ وهل كان مجبرا على اجتناب الخمر، فبريد من تحليلها له، أم كان طائفة

منه،

نرة" (19))، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن البئع(20))، فقال: كل شراب أسكر فهو حرام» (21)).

نعر.

لك.

مة:

إن المسابقة بغير عوض جائزه مطلقا من غير تقييد بشيء معين، كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور والبعال.

إن مسابقة الطيور بغير عوض تجوز شرعا، ومن ثم لم يكن الخليقة المهدي بحاجة إلى تزوير حديث في جواز ذلك.

لقد تبين أن غيات أحد الذين اجترعوا على ساحة السنة وكذبوا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إرضاء للأهواء الشخصية، قال الإمام يحيى بن سعيد عنه: إنه كذاب، ليس بنقفة ولا مأمون، والمهدي بنفسه

القصة التي حدثت بين غيات والخليقة المهدي، تبدو مختلفة؛ إذ لا يعقل أن يترك الخليقة كذابا يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو يعلمه دون عقاب، ولو فرصت صحتها لكانت دليلا على وعى ا

إن لأصحاب الحديث وعلماء الأمة شرفا ينتزهون به عن أفعال السفهاء؛ كشراب الخمر، وحضور مجالسها... فضلا عن الإفتاء بتحليلها.

إن ما كان عليه الخليقة العباسي الراضي من صلاح يتقوى عنه ما نسب إليه من قبول حديث موضوع يحلل الخمر.

المراجع

قصة، ط1، 428/2، 2007.

1. [1] تصمير الخيل: تقليل علفها مدة حتى يخف لحمها وتقوى على الجري.

2. [2] انظر: صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: السبق بين الخيل، (6/ 83)، رقم (2868).

3. [3] صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، رقم (24164). وضح شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

4. [4] حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث عتبة بن غمار الجهني، رقم (17373). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: حسن بمجموع طرقه وشواهده.

5. [5] صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (19/ 136)، رقم (10142). وضح أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

6. [6] انظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، 417/2، 996، (5/ 786: 788).

7. [7] ميران الاعتدال، الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (3/ 337).

8. [8] ص 43 بنصرف.

9. [9] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: السبق بين الخيل، (6/ 83)، رقم (2868).

10. [10] حماية السنة من الأكاذيب والأباطيل، د. صالح الفقي، دار النور، القاهرة، 1995م، ص 23 بنصرف.

11. [11] القاهرية ط1، 428/2، 2007م، ص 43 بنصرف.

12. [12] القاهرية ط2، 417/2، 1996م، ص 91.

13. [13] القاهرية ط1، 417/2، 1996م، ص 89.

14. [14] القاهرية ط2، 417/2، 1996م، ص 27، 28.

15. [15] القاهرية ط1، 420/2، 1999م، ص 46 بنصرف.

16. [16] القاهرية ط9، 423/2، 1993، (15/ 103).

17. [17] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (2/ 143).

18. [18] القاهرية ط1، 428/2، 2007م، ص 84.

19. [19] صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، (7/ 3099)، رقم (5120).

20. [20] البئع: نبيذ العسل.

21. [21] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأشربة، باب: الخمر من العسل وهو البئع، (10/ 44)، رقم (5586). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، (7/ 3098)، رقم (5113).